Issue 6292-6293 Saturday-Sunday 9-10/3/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6292-6293 السبت–الاحد 2 من رجب 1440 هـ 9-10 من آذار (مارس) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

تصحيح المسار الديمقراطي يبني دولة

خالد محسن الروضان
بغداد

كل السياسيين وعلى اختلاف اتجاهاتهم الحزبية ومستوياتهم الفكريه يتشدقون لتسمية الديمقراطية وهم لايعون مضمونها او محتواها او حتى عمقها الاستراتيجي الذي يتناسب والبقعة المنقولة اليها والتي ستتعايش معها.

لا بل ان بعضهم يطلق التسمية جزافاً على الحركه او التيار او الحزب الذي اسسه وشارك في تأسيسه لذلك فأن هذه التسمية وان بدت جميله وذات جاذبيه الا انها خطيرة وذات حدين شديدين.

فأن سقط السياسي بهفوة التسميه دون ان يعي معناها وابعادها فانه قد فضح جهله وسذاجته واصبح لايصلح للتكليف بأي امر او مسؤوليه عامه تفيد المجتمع والوطن.

وان سقط تحت شفرة الحد الثاني وهو انه يعي ويعلم تماماً بالمعنى الحقيقي لمصطلح الديمقراطية (سلباً وايجاباً) الا انه مصر على تعاطيها والعمل بها وفق المفهوم الغربي الجاهز والمستورد والمظلل الذي يرى الاخرين شيئاً ويبيعهم شيئاً اخر. اي انه يريد مزاولتها وفق معناها القذر (لعبة الديمقراطية او لعبة الاقوياء) فأن سقوطه هذه المرة اشد واخطر لانه سيقوده الى الهاوية والركود بمستنقع الخيانه العظمى.

حالة مستهلكة

اذن الديمقراطية الحالية في العراق والتي جاء بها المحتل هي حالة مستهلكة ظاهرها مؤذي وباطنها اشد ايذاء وقد وعى الشعب وفهم اهدافها ومغزاها فأي شي لايقترن بالعمل الجاد والمفيد سيبقى في سياق الكلام والوعود الكاذبة والفارغة التي لاتفيد الشعوب وتقدمها خطوة الى الامام بقدر تأخرها. كذلك يجب ان نتعامل بحذر وبشفافية تامة مع مصطلح الديمقراطية ونركز على الجانب العملي لتحقيق الفائدة اكثر مما ننساق وراء الجانب النظري العقيم علينا التمسك بالنظرية التي تصحح مسار الديمقراطية وتأدي الى بناء المجتمعات المدنية الحديثة والراقية والتي تؤسس لدولة مدنية حديثة مؤسساتية، وهذا يتطلب منا اتخاذ الخطوات التالية:

1- الغاء كل الصيغ القديمة للتنافسات الحزبيه بما يسمى بالانتخابات التي افسدت ذوق وحياة الفرد والمجتمع كونها قائمة على الكذب والخداع والتضليل والتزييف

2- اعادة النضر في تشكيل الهيئة المشرفة على الانتخبات، على ان تكون اغلب عناصرها من فقهاء القانون القدماء. وتكون هيئه غير مسيسة وغير خاضعه للحكومه والبرلمان. ترتبط بشخص رئيس الجمهورية وينبثق من هذه الهيئة قرار مامضمونه:

1- اعادة النظر بالطلبات الحزبية مجدداً من حيث (اسماء اعضائها وقياداتها وبرامجها واستراتيجياتها وتمويلها وامتداداتها الخارجية ولايسمح للاحزاب بالدخول والتناسف الحزبي مالم تقدم بيانات مليون فرد من المستقلين الراغبين بالانضمام الى الحزب مع بياناتهم كاملة مقرونة بالتوقيع.

2- اعلان انتخابات حزبية عامة يتناسف فيها الاحزاب الحائزة على موافقة الهيئة اعلاه، وتقدم خلالها مرشحاً لكل حزب على مستوى الدائرة الانتخابية الواحدة ويعتمد فقط العشرة الاوائل كأساسيين بالمحطة الانتخابية ويسقط الاخرون.

3- تجمع نتائج الانتخابات على مستوى المحافظات ويأخذ فقط الستة الاوائل من النتائج على مستوى المحافظة وتعتبر من الاحزب المعترف بها التي تتنافس على مستوى حكومات المحافظات .

4- تجمع نتائج انتخابات الستة الفائزة لكل المحافظات لتعتمد فيها نتائج الستة الاوائل على مستوى الدولة او الجهورية اما بقية الاحزاب فليس من حقها التنافس بالانتخابات التشريعية العامة اطلاقاً.

5- اما في الاقليم فتحسب في ضوء النتائج العامة على مستوى الاقليم بدل نتائج الجمهورية.

6- تشكيل ثلاثة جبهات فقط من نتائج الانتخابات العامة على مستوى البلاد لتضم الاتجاهات كافة اي (الوطنية والقومية والدينية والاممية والتكنوقراط وبقية المستقلين) تتنافس فيما بينها في الانتخابات التشريعية لاحتلال موقعها في البرلمان على ان تكون هذه الكتل مسبقة الاتحاد او دائمة التأليف وان لها ستراتيجية وبرنامجاً وطنياً للنهوض بالبلاد .

7- تشكل الكتلة الفائزة في الانتخابات التشريعية او الكتلتين الحكومة بأغلبية الثلثين وتبقى الكتلة الثالثة معارضة ولايجوز الاعتداء على حقوقها.

□ اجراء تعديل دستوري بخصوص انتخاب رئيس الجمهورية على ان ينتخب من قبل الشعب مباشرة وتحدد له صلاحيات في الدستور ويرتبط به حصرياً كل القضاء والجيش والمخابرات والاستخبارات ولايجوز بأي شكل من الاشكال تسييس هذه المؤسسات واختراقها لان تهمتها تعتبر خيانة عظمى للبلاد وللرئيس يفرز البرلمان رئيس الوزراء الذي يكلف بمسؤولية ادارة سياسة البلد ونصف السياسة الخارجية تحت اشراف رئيس الجمهورية وتوجيهه وقراره بنسبة 51 بالمئة .

تحديد الولايات

مدة الولاية لرئيس الجمهورية لفترتبن انتخابيتين فقط اربع سنوات لكل فترة ويغادر بعدها ايضاً ولاية رئيس الوزراء اربع سنوات تحديداً لايجوز تمديدها اطلاقا وانما يرشح عنصر بديل من الجهة الفائزة نفسها.

□ تشكيل مجلس للشيوخ من:

1- رؤساء الجمهورية السابقين ايا كان احدهم .

2- رؤساء الوزراء والقضاء ورئاسة القوات المسلحة السابقين على ان يكون قد اكملوا مددهم كاملة دون عزل او فصل و اي عقوبة في خلال العمل وبحدود ثلاثه لكل منصب والباقي يبقى الى حين الوفاة والعزل القسري. وهذا المجلس ينفي الحاجة الى تشكيل (مجلس الاتحاد) لاننا ليس لدينا اقاليم او دول اتحدت من خارج الحدود الجغرافية والسياسية لدولة العراق.

□ وحدانية الجيش والقوات المسلحة.

□ حل جميع المليشيات (البيشمركة والحشد الشعبي والعشائر) وتطويع من يرغب من عناصرها بالجيش وحسب الضوابط وصرف مكافئات للاخرين الذين لاتنطبق عليهم شروط التطوع.

□ اطلاق تسمية الشرطة الوطنية بدل الشرطة الاتحادية

□ بناء القوات المسلحة والشرطة الوطنية بناء مهني وطني ويحرم العمل السياسي في داخلها وتوضع عقوبات مشددة بحق من يخالف ذلك

> الديمقراطية الحالية في العراق والتي جاء بها المحتل هي حالة مستهلكة ظاهرها مؤذي وباطنها أشد إيذاء وقد وعى الشعب وفهم أهدافها ومغزاها فأي شي لا يقترن بالعمل الجاد والمفيد سيبقى في سياق الكلام والوعود الكاذبة والفارغة التي لاتفيد الشعوب وتقدمها خطوة الى الامام بقدر تأخرها.

شهق الناس

تجريف الكرامة في بلاد العدس

ياس خضير البياتي
الامارات

وهل بقي كرامة للعراقي حتى نتحدث عن الأوطان؟ هكذا قالها عراقي، وهو يحاول لنهار كامل تحت المطر أن يصحح خطأ بسيطا في معاملة راتبه المتواضع في دائرة التقاعد، ويضيف صارخا امام الناس (ان ضاعت الكرامة فلا داعي للحياة). ولوعملنا استفتاء على كلمة (الكرامة) بين العراقيين، لرأينا العجب ليس في رجب، بل العجب يسري على كل الشهور والسنوات، والارجح ان هناك استراتيجيات سعت الى تجريف كرامة العراقي، وتسطيح حياته، وتجذير الامية السياسية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، بطريقة مذلة وممنهجة!

وإذا صحّ ان الاناء يرشح او ينضح بما فيه فإن رائحة ما رشح خلال هذه الفترة تزكم الانوف، لأن ما تعرض له العراقي نفسيا من قوات الاحتلال والنخب السياسية العراقية الجديدة أصبح على اجندات المواطن العراقي جحيما يوميا تفوق صبره وطاقته كبشر، وما كان همسا خجولا أصبح أكثر صخبا من خوار الثيران، لأنه مهما يبلغ الفقر بالعراقي، ومهما يثقل عليه البؤس، ومهما يسيء اليه الضيق، فإن في فطرته شيئاً من كرامة تحمله على أن يجد حين يأكل مما كسب يديه لذة لا يجدها حين يأكل مما يساق إليه دون أن يكسبه أو يحتال فيه.

وطالما ارتبط مفهوم الكرامة في ثقافتنا بمعاني الشرف وما يتّصل به من قيم، كالرجولة والقوة والبطولة والكبرياء. وهذا ما نلمسه في الموروث الشعري التقليدي، فعنترة بن شداد لا يزال أيقونة عربية. من أقواله في هذا السياق: (لا تسقني ماء الحياة بذلّة، بل فاسقني بالعزّ كأس الحنظل/ ماء الحياة بذلّة كجهنّم، وجهنّم بالعزّ أطيب منزل.)، وكما يتحقق العزّ عند عنترة بالأعمال الفروسية، وبالمحاربة من أجل الحبيبة، فإن العزّ والكرامة والشرف في أوطاننا لطالما أسست على ثقافة الخبز. أن تأكل الخبز وتشكر الله على نعمته، وتنسى الحرية والتنمية وحقوق الانسان والعدالة والقانون، فهي آخر الاهتمامات والمطالب.

منذ سنوات، والتدهور يشمل كل شيء في العراق، الخطاب الاعلامي الجاهلي الذي يصنع (الكرامات) البائسة، ويخدع الجمهور بقصص الأوهام الدينية، ويؤسس لهم كرامة جديدة بمقياس (رختر) لزلازل الكرامة الافتراضية، والاستغراق في أحلام اليقظة الموهومة، كلها تدهورت ولم تبق اية خطوط حمر، ويكفي ان نتذكر المصائر الكوميدية السوداء التي انتهى اليها المواطن العراقي الباحث عن الكرامة الجميلة في المستنقعات والمجاري والمياه الاسنة للشرب، وأوحال مياه الامطار، ومقاهي العاطلين عن العمل، وشوارع العراق المرصوصة بتراب المزابل ،بحيث اصبح العراقي اليوم الذي رضع من حليب الكرامة السام عدميا ،بلا ذاكرة كأنه الموت الرحيم بين الانتحار والوفاة بكرامة !

كيف يراد اليوم من تربوي عراقي أن يرسخ (الكرامة) في طلبته، ويجعلهم طاقة إيجابية، وكرامته تنتهك يوميا ضربا وقتلا امام طلبته من طرف احزاب وعشائر واقوام مستوردة، وهو يعيش على مورد مالي لا يكفيه لأسبوع واحد. واي كرامة عراقية تلك التي تجعل من قوات خاصة عراقية ان تضرب شرطيا عراقيا للمرور، وتدمي رأسه ووجهه امام الناس، وهو حامي القانون.وأي كرامة نتحدث عنها، ومستشفياتنا يخجل المرء لرؤيتها، والعيش فيها لساعات قبل ان تستعجل بلفظ أنفاس المريض، اما مدارسنا فأنها تعوم فوق بحار من المستنقعات، وأطفال يبحثون عن الدفء العلمي، وملاعب لطفولتهم، بينما خزائن العراق تنهب بالمكشوف! أليس معيبا، أن نتحدث اليوم عن كرامة العراقي، وجوازه وصمة عار في منافذ المطارات والموانئ البرية والبحرية، وكرامته ووجوده أصبحت مجهولة النسب لدى أمم كنا زمانا لا نتذكرها حتى في الاحلام! أي كرامة نتحدث فيها وشعبنا يرزح تحت الفقر والجوع والعوز والبطالة، وملايين المشردين من مدنهم تعيش في خيم انتهاك الكرامة الإنسانية، ومثقفونا رواد الجمال يموتون قهرا بصمت العوز والفقر، وعلماء البلد يتفننون باضطهادهم وقتلهم وتشريدهم، والآخرون تمزقهم غربة الأوطان اجبارا.

فأي وطن هذا الذي يدعو الى الكرامة، وهو مستباح من جيوش الاحتلال والجيران، وشوارعه وحاراته تمتلئ بالغرباء من كل لون وعرق ... أي وطن هذا الذي جرف عراق الحضارة ومدنه، وحياة العراقي وكرامته، وسلمها للأسياد الغرباء على طبق من الذل المهين!

أي عدس هذا وزنه نصف كيلو يستطيع رفع منسوب الكرامة العراقية، ويصنع لنا مكرمة الكرامة تحت شعار ساخر لأصحاب الهشتاغ من المغردين الشباب (عدس الحكومة يجمعنا)، اليس معيبا لبلد يصدر 4.3 ملايين برميل نفط يوميا، وموازنته 108مليارات دولار لعام 2019 يكافئ شعبه بحفنة عدس اصفر لكي يمتهن كرامة المواطن العراقي، وينهي آخر ما تبقى من الكرامة الوطنية، أو أليس مناسبا اليوم ان نطلق على حكومتنا الوطنية حكومة العدس! والمثل العراقي يقول: اليدري يدري واللي ما يدري كضبة عدس.

أي غبي هذا الذي يقول لنا بعد هذا الاعصار الجاهلي التدميري: نحن نعيش في وطن الكرامة!

تفعيل أطر التكامل بين الإعلام والدولة لمواجهة التحديات

طالب قاسم الشمري
بغداد

يلعب الاعلام دورا كبيرا في تعزيز واستقرار امن الدولة والمجتمع عندما يمارس مهامه ومسؤولياته الحقيقية بمهنية و وعلى اكمل وجه كعضيد للدولة ومنبر لحريتها وصوت شعبها ليعزز شعور الناس بانتمائهم الوطني وتصبح الأنظمة والقوانين وروح المواطنة فوق اي اعتبار، لكن ما نشهده من فوضى واجتياح للأفكار الهدامة التي تعج بها بعض الوسائل الاعلامية في العراق بات يهدد امن الدولة والمجتمع، ويشارك في صنع الازمات التي تنعكس بشكل مباشر على الراي العام بسبب الاخبار الكاذبة والمفبركة والسطحية الهدامة، وكذلك الادعاءات المغرضة التي تقوم بنشرها العديد من تلك الوسائل التي تعمل جاهدة على احباط الجمهور ووضعه في حالة من التخبط والازدواجية وعدم الثقة بالدولة وقراراتها بعد ان تحولت العديد من فضاءاتنا ومؤسساتنا الإعلامية بشكل متعمد او غير متعمد من ادوات لبناء العقول وانارتها الى آلة هدم وتجريف للثوابة الوطنية والقيمة واصبح الاعلام العامل الاكبر والاخطر الذي يعمل على تفكيك الأسرة والمجتمع بسبب نشر الشائعات والاكاذيب المسيئة لكل مواطن عراقي بل للوطن والدولة، واصبحت بعض اجهزة الاعلام العراقية غير المهنية والمؤدلجة اداة لشرعنة الإرهاب والفساد وقلب الحقائق وتزويرها للأضرار بالعراقيين وتعطيل حياتهم و دورهم الوطني والاجتماعي والانساني وتشجيع التجاوز على الأنظمة والقوانين لا سقاط هيبة الدولة.

ميثاق شرف

ومن المؤسف، بل من المحزن، ان نجد العديد من كبار قيادات الدولة والحكومة على علم ومعرفة بخيوط وخبايا المخططات الاعلامية الفاسدة والمشبوهة ومن يدعمها، ويقوم بتمويلها ويدركون مخاطر ونتائج سياساتها، لكنهم يلتزمون الصمت ويقفون مكتوفي الايدي تجاه كل ما يحدث او يصدر عنها، الامر الذي جعلنا بامس الحاجة اليوم لوجود انظمة وقوانين اكثر فاعلية وواقعية لتنظيم الاعلام والعمل الاعلامي وتفعيل دور المؤسسات المعنية بمحاسبة المعنين بالفساد الاعلامي، وهنا نتساءل، لماذا ولمصلحة من هذا السكوت تجاه تلك الاجهزة او الوسائل ؟

ولمصلحة من هذا الخراب وشراء الذمم؟ والمصالح الشخصية والحزبية التي اصبحت مفضله على المصالح الوطنية، بل لماذا هذا التراخي من قبل الدولة تجاه اصلاح الاعلام الفاسد وتهذيبه واعادته لجادة الصواب ووضعه ضمن الاطر المهنية للعمل الاعلامي ليتحمل مسؤولية رسالته ؟ . نحن اليوم بحاجة حقيقة لإرساء قواعد ميثاق شرف العمل الاعلامي، وتنظيم العلاقة بين الدولة واجهزة الاعلام اكثر من اي وقت مضى، وهذا ماطرحه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي خلال الاجتماع الحكومي الاخير، ووضعه ضمن انظمة واسس شديدة التفصيل والوضوح، مع مراعاة حرية العمل الاعلامي واشراك الرواد الاعلاميين واصحاب الخبرة والتجربة ليقوموا بدورهم في الدفاع عن ثوابه واخلاقيات مهنة الاعلام ومواجهة (الفساد الاعلامي) الذي بات هوية لبعض الوسائل.

ولا ننسى ايضا نقطة اساسية ومهمة، وهي ان المطالبة بتفعيل الانظمة والقوانين التي تنظم حرية الاعلام هي ليست دعوة لتقيد الحريات، مطلقا، بقدر ماهي دعوة الى انضباط اداءها من خلال التدقيق والتحقيق في المعلومات التي تطرحها، لان اكثر معاناة المواطنين تأتي بسبب عدم الانضباط المهني في الصاق التهم واشاعة الاخبار دون وجود ادلة واضحة . ان وجود انظمة وقوانين يضعها او يشارك في وضعها الاعلاميون من الرواد واصحاب الخبرة والاختصاص والمصداقية والتاريخ والمقومات المهنية من داخل الوسط، سيكون اكثر فاعلية وتأثيرا من حيث النتائج، بغية قطع الطريق امام بعض وسائل الاعلام من التشكيك بها، او اتهامها بمزاجية القرارات وتعسفها فيما لو ارادت تلك الانظمة ادانة وسيلة ما، او الغاء بثها، او معاقبتها لسبب او لآخر. ان حالة الفوضى الاعلامية التي نعيشها لها اسباب عديدة، منها سيطرة رأس المال الخاص على توجهات الاعلام في محاولات لهدم واسقاط منابر الاعلام المهني الدمقراطي الحر، بعد ان اصبح الاخير في مواجهة شرسة مع بعض اجهزة الاعلام الخاصة المشبوهة وغير المهنية التي تحاول ارباك الراي العام وتظليه والتأثير عليه، وهذه الظروف والتحديات تضع الدولة امام مسؤولياتها وبكل قوة لمساعدة المنابر المهنية، لتكون العون الحقيقي للاعلام العام الممول من الدولة. ان دعم الاعلام العام ضرورة، وعلينا ان نستفاد في ذلك من تجارب دول العالم المتقدم، لنتمكن من معرفة نقاط الضعف والخلل في اعلامنا الوطني (العام والخاص) وبخاصة بعد ان اصبحت برامجنا التلفزيونية والاذاعية بحاجة الى طرق واساليب فاعلة ومهنية تتناسب وحجم مسؤولياتها، وخير دليل على ذلك عندما احتل العراق من قبل الامريكان واسقط نظامه بالكامرات والاعلام الذي مهد لدخول الجيوش ونجحوا في تحقيق اهدافهم في اسقاط النظام من خلال اعداد البرامج الرصينة، والتي كان بمقدورها بناء رأي عام ضد النظام الدكتاتوري وصناعة برامج تعتمد على فرق عمل اعلامية متمرسة، تتميز بإبداعها الفاعل والمؤثر في المجتمع اما ما نحن عليه اليوم في العراق فهو الاعتماد على بقايا جهد بعض الموهوبين و انصاف المهنين في عمليات الاعداد والتقديم دون التدقيق والالتفات لأهمية ودور العمل الاعلامي المكتمل، ولو نظرنا لحال قنواتنا الاعلامية الوطنية التابعة للدولة اوالقطاع الخاص سنجد انفسنا في عالم مختلف لا يمت بصلة مهنية للقواعد التي يقوم عليها الأداء الإعلامي الصحيح.

وزير الاعلام

هناك من يجد ان احد اهم اسباب فوضى الاعلام في العراق هو الغاء منصب وزير الاعلام خاصة في ظروفنا الراهنة، البعض يجد اننا بأمس الحاجه الى اعادة هذا المنصب ، لكن بشخصية وعقلية سياسية غير ملوثة بأفكار النظام الدكتاتوري واساليبه المتحجرة، ولم يلبسه فساد الحاضر وامراضه الطائفية والعنصرية والمذهبية، بل بوزير متنور بثقافة المهنة الإعلامية واخلاقياتها وقيمها وقواعدها ومنطلقاتها الوطنية الإنسانية، لان المنصب الاعلامي هو منصب وطني معتدل، هذا فضلا عن مسؤولية البرلمان الرقابية والتشريعية، وكل هذا من اجل تنظيم العمل الاعلامي وتحجيم العديد من القنوات والصحف غير الفاعلة، ولابد من اخضاع ادائها للمعايير المهنية بعيدا عن الاهواء والمزاجات التي يتلاعب بها من قبل المال الخاص، وهذا الامر يتطلب العمل على تقديم مشروع لتنظيم واعداد شراكة تعزز و تأكد على رأسمالية الدولة، بجانب القطاع الخاص لإدارة العمل الاعلامي وتنظيم عمله، دون محاولات تجييره الى اعلام سلطة، لان انفلات الاعلام والقنوات بهذا الشكل يؤثر تاثيرا كبيرا وخطرا على الراي والسلم الاهلي بشكل عام وامن الدولة بشكل خاص، بسبب انفلات البرامج على عشرات القنوات العراقية التي تديرها الاحزاب السياسية والعديد من اصحاب رؤوس الاموال، بحيث اصبح الخروج على ثوابت ومنطلقات المهنة ومعايرها في تقديم البرامج من الامور الشائعة فيه، وبالتالي فأن الغاء منصب وزير الاعلام وغياب الرقابة على المشهد الاعلامي وعدم وجود قوانين تضبط ايقاعها، اصاب المشهد الاعلامي المهني الرصين بالخلل،وتحول الاعلام الى غول اقتحم بيوت العراقيين واسرهم ليفكك ويمزق قيمهم الروحية والانسانية والاخلاقية وحتى مبادئهم الوطنية.

واليوم تتحمل الدولة، وبكل مؤسساتها الاعلامية، المسؤولية الكاملة في تصحيح مسار الاعلام وتحجيم كل هذه الفوضى، بكل وسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة، كما يتحمل البرلمان بشكل خاص تعزيز دور الاعلام العام المتمثل بشبكة الاعلام العراقي من خلال تطبيق قانونها المصادق عليه من قبل رئاسة الجمهورية ليتمكن الاعلام العام (وهو ملك الشعب) من الرد والتصدي لحالة الفوضى الاعلامية التي تسود الساحة الوطنية، ما شجع على انتشار الاعلام الهابط الذي يعكس تنافس الاحزاب والتجار واصحاب رؤوس الاموال المالكين للعديد من القنوات والاذاعات والصحف.

الاعلام العام

كما لايفوتنا التذكير بان الاعلام العام (المتمثل بشبكة الاعلام العراقي) اصبح لديه انظمة خاصة به تسهل سرعة اتخاذ القرارات ومعالجة الامور والاخفاقات، وله حرية التنصيب والعزل وتبديل الادارات حسب القانون وضمن المعايير الديمقراطية، والتي افضت مؤخرا الى اختيار الدكتور فضل فرج الله رئيسا لتلك المؤسسة بكل سلاسة، ايمانا بضرورة التغيير والوقوف بوجه التحديات، وما تعاني منه شبكة الاعلام العراقي اليوم،هو اعداد العاملين الفائضين عن حاجة العمل والذين تم تعينهم لاعتبارات معينة، على الرغم من توسع قاعدة قنوات الشبكة المرئية والمسموعة والمقروءة، كما تعاني من قلة الدعم، ومن كثرة التدخلات من شتى الاطراف في شؤونها، ماسيؤدي الى خلق اعلام سلطة، وليس اعلام دولة، والعراق اليوم في اوضاع انتقالية بامس الحاجة الى سيادة اعلام وطني على المشهد بصورة عامة، وهذا يتطلب اعادة تنظيم وبناء شبكة الاعلام العراقي بالشكل الذي يكفل لها حرية الحركة والاستقلالية والالتزام بقانونها وعدم التجاوز عليه، وهكذا سينتج (بكل تأكيد) اعلام عام رصين وبهوية وطنية يحظى باحترام الجميع، قادرا على مواجهة كل التحديات.

ان الحديث عن دعم شبكة الاعلام العراقي لا يقتصر على المال فقط، بل هناك الدعم المعنوي الذي تشمل التواصل من قبل كبار المسؤولين في الدولة بدءا من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء و رئيس مجلس النواب وغيرهم، من خلال زيارتهم لشبكة الاعلام العراقي والوقوف على نشاطاتها وامكانياتها ومعرفة احتياجاتها كونها تمثل اعلام الدولة، لأن نجاح شبكة الاعلام هو نجاح لمشاريع الدولة ونشر ثقافة احترام الانظمة والقوانين والحفاظ على المال العام والهوية الوطنية.

كما ان على الدولة ان تعمل على وضع صمام امان للسيطرة على الاعلام الخارجي، بعد انتشار الاعلام الفضائي بشكل سريع ومتطور، من خلال تنظيمه ضمن اليات وضوابط تأطر نمط المشاهدة وهذا ما يحدث في العالم المتطور من خلال شبكات للكوابل منظمه بقوانين منها منع تركيب الاطباق (الدش)، والمقصود منع اي قناة تريد النفاذ لمثل هذه الدول الا من خلال الاتفاق مع احدى شبكات الكوابل لاستقبال قناتها وإعادة بثها إلى المشتركين وبشرط ان تكون برامج هذه القنات لا تتقاطع مع الثوابت الوطنية والقانونية مع تلك الدولة، وبالتالي سيمكن السيطرة على افكار الارهاب ودعوات تهديم الدولة والمجتمع، وليس كما هو معمول به اليوم بحث فضاءاتنا مفتوحه حتى للقنوات المعادية والمشبوهة بسبب انعدام صمام الامان.

ومن هنا جاءت المطالبة بضرورة وضع الاطر واحكام صمام امان العمل الاعلامي دون المساس بحريته ووصوله الى ابعد نقطه للحصول على المعلومة الدقيقة والصحيحة لوضعها بين يد المواطنين وتنوير الناس بالحقائق من اجل بناء راي عام وطني رصين، امام من يحاول التلاعب بالحقائق وتزويرها باسم الدمقراطية وحرية الراي وصولا لتخريب عقول ومشاعر البسطاء من الناس، وعلى سبيل المثال نجد ان المشاهد بات عقله مفتوحا لقنوات الجن والعفاريت والسحرة التي غزت الفضاءات الاعلامية اكثر من القنوات الرصينة، اضف لذلك العبث والخراب الناتج عن هذه الممارسات وما تبثه من يأس في نفوس البسطاء وهذه كلها اهداف خطرة يراد تحقيقها في المجتمع.

واليوم الحاجة ماسة الى قوة الدولة، بالتعاون مع المواطنين، لتطويق هذه القنوات والحد من مشاهدتها ، وعدم التهاون معها، وهذ الدور يتطلب ايضا من الاعلام المهني الشريف القيام به من خلال بث البرامج الثقافية والتربوية وبرامج مشتركه مع قوى الامن الداخلي ، من اجل رفع معنويات المواطنين وتعزيز ثقتهم بقدرة الدولة على التصدي لمثل هذه الاوضاع، وتقديم البرامج التي تنطلق من قواعد مهنة الاعلام واخلاقيتها ورسالتها كسلطة رابعة.